

Distr.: General  
16 February 2021  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة والثلاثون

3-14 أيار/مايو 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان 21/16\*

إستونيا

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - مقدمة (i)

1- تقدر حكومة إستونيا أهمية ضمان وتعزيز حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية والتعاون في مجال حقوق الإنسان مع المنظمات الدولية والدول الأخرى. وإستونيا ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة وإلى المنظمات الدولية الأخرى. وقد وجّهت دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. ويتيح الاستعراض الدوري الشامل أساساً جيداً للدول لاستعراض أنشطتها في مجال حقوق الإنسان والتخطيط للمستقبل. ويواصل هذا الاستعراض الدوري الشامل الثالث وتقرير منتصف المدة لعام 2018 الحوار المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل الثاني في 2016.

### عملية تقديم التقارير (2)

2- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التشريعات وخطط العمل الوطنية والسياسات والممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان. وترد إشارات إلى التوصيات التي قدمتها الدول في سياق الاستعراض الدوري الشامل السابق. ولم يتسن تناول جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالتفصيل، وبالتالي فإن التقرير يغطي المسائل التي أوليت اهتماماً خاصاً على الصعيدين الوطني أو الدولي في السنوات الأخيرة.

3- وأشرفت وزارة الخارجية على تنسيق جمع هذا التقرير بالتعاون مع وزارات أخرى قدمت لمحة عامة عن التطورات التي سُجلت في مجالات عملها. وأُرسل مشروع التقرير إلى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في إستونيا لإبداء تعليقاتها عليه. وقدم المعهد الإستوني لحقوق الإنسان والمركز الإستوني لحقوق الإنسان، باسم شبكة المساواة في المعاملة، تعليقاتهما على التقرير. وقدمت شبكة المساواة في المعاملة أيضاً تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان. وتعتزم مستشارة العدل، للمرة الأولى، باعتبارها تمثل الهيئة التي تضطلع بمهام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، تقديم تقرير منفصل.

4- وتقدر الحكومة الإستونية التعاون مع منظمات المجتمع المدني في إجراءات استعراض حقوق الإنسان، وتبرز جهودها المتواصلة في مجال التوعية العامة. وقد ركزت مناقشة نظمها المركز الإستوني لحقوق الإنسان أثناء مهرجان الرأي السنوي في آب/أغسطس 2020 على عملية الاستعراض الدوري الشامل.

## ثانياً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها - متابعة التوصيات المنبثقة من الدورة السابقة

### ألف - التطورات التي حدثت في الإطار القانوني والسياسات منذ الاستعراض السابق

#### الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وخطط المستقبل (3)

5- صدقت إستونيا في 2017 على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتها (اتفاقية اسطنبول)، وأصبحت نافذة فيها اعتباراً من 1 شباط/فبراير 2018.

6- وفي 2016، صدقت إستونيا على بروتوكول عام 2014 الملحق باتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري المعتمدة في 1930، ودخل حيز النفاذ فيها في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

7- وفي 17 تموز/يوليه 2018، بدأ تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في جريمة العدوان. وفي 2013، كانت إستونيا من أولى البلدان المصدقة على التعديلات التي أدخلت على المادة 8 من نظام روما الأساسي.

8- وتواصل إستونيا المشاورات والأعمال التحضيرية الوطنية للانضمام إلى الاتفاقيتين الدوليتين التاليتين: اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

9- وقد حلت السلطات المختصة في إستونيا اتفاقيتي الأمم المتحدة بشأن انعدام الجنسية (اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية) وخلصت إلى عدم الحاجة في الوقت الراهن إلى الانضمام إليهما، لأن التشريعات الوطنية توفر حماية واسعة للأشخاص عديمي الجنسية، الذين هم في إستونيا أشخاص غير محددى الجنسية في المقام الأول. وتتناول أدناه التدابير الجارية لتعزيز الجنسية الإستونية.

10- وفي انتظار مزيد من التطورات والتحليلات عُلقَت في الوقت الراهن إمكانية الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

## باء - التطورات التي حدثت في الإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان

### إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان<sup>(4)</sup>

11- من أهم التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة إنشاء مؤسسة وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أُسندت إلى مستشارة العدل مهام مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في 1 كانون الثاني/يناير 2019، امتثالاً لمبادئ باريس. وقدمت مستشارة العدل طلب الحصول على اعتماد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ووسعت نطاق مكتبها ليضم رئيساً لأنشطة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولاً عن تنسيق عمل المستشارين لديها الذين يساهمون في الوفاء بولاية المكتب بوصفه مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وفي 2019، أنشأت المستشارة اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان المكلفة بإسداء المشورة إليها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصد حالة حقوق الإنسان. وأصبحت المستشارة عضوة في الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتشارك في التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

### إنشاء آلية للإشراف على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(5)</sup>

12- تؤدي مستشارة العدل، منذ 1 كانون الثاني/يناير 2019، مهام آلية مستقلة لتعزيز ودعم ورصد تنفيذ الاتفاقية بموجب المادة 33(2). وتكفل المستشارة إمكانية تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم وحرّياتهم الأساسية على قدم المساواة مع الآخرين. وقد أنشأت هيئة استشارية لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في أداء هذه المهام.

### إنشاء منصب الممثل الخاص المعني بحقوق الإنسان والهجرة

13- عيّن وزير الخارجية، في 2020، أول ممثل دبلوماسي له ولاية خاصة في مجال حقوق الإنسان والهجرة، كُلف بمهمة المشاركة النشطة في مختلف المنظمات الدولية لحقوق الإنسان من أجل الإبلاغ عن المواقف الرسمية بشأن تنظيم قضايا الهجرة بالتعاون مع بلدان أخرى.

## جيم - إعمال حقوق الإنسان

### الانتخابات

14- أُدخل تعديل هام على قانون الانتخابات الإستوني ينص على خفض سن التصويت في الانتخابات المحلية من 18 سنة إلى 16 سنة. وتطلب ذلك تعديل الدستور. وشارك الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 سنة و18 سنة في الانتخابات المحلية لأول مرة في 2017.

15- وفي 2005، كانت إستونيا أول بلد اعتمد التصويت عبر الإنترنت على الصعيد الوطني. ويمكن التصويت عبر الإنترنت خلال مرحلة التصويت المبكر باستخدام بطاقة الهوية أو باستخدام الهوية الرقمية من أجل تحديد هوية الناخبين. واكتسب التصويت عبر الإنترنت، على مر السنين، شعبية وثقة لدى الناخبين باعتباره بديلاً عن التصويت التقليدي. ولا يزال لكل فرد الحق في الإدلاء بصوته شخصياً في يوم الانتخابات أو أثناء التصويت المبكر. وأخذت تدابير عديدة لجعل محطات الاقتراع في متناول الأشخاص محدودي الحركة، وتُتاح إمكانية التصويت في المنزل للأشخاص الذين لا يستطيعون الذهاب إلى محطة اقتراع لأسباب صحية، إذا طلبوا ذلك مسبقاً.

16- وقد نُظمت حتى الآن 10 انتخابات أُتيح فيها خيار التصويت عبر الإنترنت. وبينما بلغت نسبة الناخبين عبر الإنترنت 2 في المائة في 2005، زادت هذه النسبة بحلول 2019 لتصل إلى 28 في المائة من مجموع الناخبين المؤهلين. وفي الانتخابات البرلمانية لعام 2019، وصل مجموع الأشخاص المصوتين عبر الإنترنت إلى 43,7 في المائة من 143 بلداً إجمالاً. وفي انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2019، وصلت نسبة الأصوات المدلى بها عبر الإنترنت إلى 46,7 في المائة من مجموع الأصوات من 109 بلدان إجمالاً.

### المساواة وحظر التمييز<sup>(6)</sup>

17- حظر التمييز مكرس في المادة 12 من الدستور، التي تنص على أن الجميع متساوون أمام القانون. ولا يجوز التمييز ضد أي شخص على أساس الجنسية أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الأصل أو الدين أو المعتقدات السياسية أو غيرها أو الممتلكات أو الوضع الاجتماعي أو أي سبب آخر. وتزد أحكام محددة في تشريعات مختلفة، منها قانون المساواة في المعاملة، وقانون المساواة بين الجنسين، وقانون عقود العمل، وقانون العقوبات. وتنص المادة 152 من قانون العقوبات على المعاقبة على انتهاك المساواة.

18- ومن أجل مكافحة التمييز في سوق العمل، تُبذل جهود لتوعية أرباب العمل، حيث يؤدي التعاون مع المجتمع المدني دوراً هاماً. وأطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع المركز الإستوني لحقوق الإنسان علامة "مكان عمل يحترم التنوع" للاعتراف بالشركات التي تشجع التنوع على نحو منهجي. وفي 2020، انضمت 130 منظمة وشركة إلى الميثاق الإستوني للتنوع، والتزمت من ثم بتعزيز التنوع وتكافؤ الفرص بين موظفيها وشركائها وعملائها. وينصب التركيز على التنوع أيضاً في اليوم السنوي للتنوع، بتنظيم أنشطة من قِبل الجمعيات الثقافية التابعة للأقليات القومية وغيرها.

19- وفي 2019، أنشأت الحكومة فرقة عمل معنية بإمكانية الوصول في إطار خطة عملها 2019-2023. وركزت فرقة العمل على جرد القضايا على نطاق واسع، وقُدمت مقترحات إلى الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وكان من بين الاستنتاجات أن عدم الامتثال للشروط الحالية المتعلقة بإمكانية الوصول لا يزال يشكل تحدياً. وسيُقدّم التقرير النهائي إلى الحكومة في 2021 وسيضمن مقترحات بشأن كيفية تحسين إمكانية الوصول.

20- وفي 2020، بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية حملة للمساواة في المعاملة لكسر القوالب النمطية والتحيزات المتعلقة بمختلف مجموعات الأقليات، وتعزيز التفاهم والتضامن بين مختلف الفئات الاجتماعية، والحد من التمييز بإعطاء القدوة.

21- ويؤدي كل من مستشارة العدل والمفوض المعني بالمساواة بين الجنسين والمساواة في المعاملة دوراً هاماً في تعزيز المساواة وضمان الامتثال للتشريعات الحالية والإشراف عليه.

22- وتستعرض مستشارة العدل امتثال القوانين ذات التطبيق العام للدستور والتشريعات، وتشرف على أنشطة ممثلي السلطة العامة. وتكفل عدم انتهاك أفعال السلطات التي تؤدي وظائف القانون العام الحقوق أو الحريات الدستورية. وتضطلع بإجراءات التوفيق في المنازعات المتعلقة بالتمييز بين الأشخاص الخاضعين للقانون الخاص، وتعزز مبدئي المساواة العامة والمساواة في المعاملة.

23- ويقدم المفوض المعني بالمساواة بين الجنسين والمساواة في المعاملة المشورة والمساعدة للأشخاص الذين يعتقدون أنهم تعرضوا للتمييز.

24- ويرصد المفوض الامتثال لمتطلبات قانون المساواة بين الجنسين وقانون المساواة في المعاملة. والمفوض هيئة استشارية للحكومة والسلطات الحكومية والبلديات. ويعزز المفوض المساواة بين الجنسين والمساواة في المعاملة ويقترح تعديلات للتشريعات. ويضطلع أيضاً بدور نقطة اتصال للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بغرض دعم ممارسة الحق في حرية تنقل العمال من مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية وأفراد أسرهم.

25- وزادت مخصصات ميزانية الدولة لأنشطة المفوض المعني بالمساواة بين الجنسين والمساواة في المعاملة زيادة مطردة، إذ انتقلت مثلاً من 167 116 يورو في 2015 إلى 506 956 يورو في 2020.

#### المساواة بين الجنسين – الإنجازات والتحديات والتدابير<sup>(7)</sup>

26- وافقت الحكومة في 2016 على "خطة تنمية الرعاية الاجتماعية للفترة 2016-2023"، التي تهدف إلى الحد من التفاوت الاجتماعي والفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة الإدماج الاجتماعي. ويتمثل أحد الأهداف الفرعية الأربعة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيقها. وتُنفذ سياسات المساواة بين الجنسين الواردة في خطة التنمية من خلال برنامج متجدد (برامج متجددة) للمساواة بين الجنسين على مدى أربع سنوات (آخرها برنامجا 2019-2022 و 2020-2023).

27- وتشمل التدابير المقررة في خطة التنمية والبرنامج (البرامج) التوعوية والمبادرات التشريعية، بما في ذلك التدابير الخاصة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والأنشطة الرامية إلى دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وبغية الحد من عدم المساواة بين الجنسين ومنع نشوء هذه الظاهرة من جديد وتحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف مناحي الحياة، يولى الاهتمام للحد من القوالب النمطية الجنسانية التي تسبب عدم المساواة بين الجنسين والحد من أثرها السلبي. وتهدف هذه التدابير أيضاً إلى زيادة حماية الحقوق وضمان القدرة المؤسسية، بما في ذلك قدرات التحليل والإدارة اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين. ويُرصد تنفيذ خطة التنمية والبرنامج (البرامج) من خلال مؤشرات. وتُمول الأنشطة من ميزانية الدولة ومن التمويل الأجنبي.

28- وفي 2015، أنشئ مركز للكفاءة لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتحقيق المساواة في المعاملة، بما في ذلك إمكانية الوصول، في استخدام صناديق الاتحاد الأوروبي الهيكلية والاستثمارية. ونشر المركز مواد إعلامية ومبادئ توجيهية لوكالات التنفيذ والهيئات الوسيطة، وقدم التدريب والمشورة. وفي 2018، نُشرت مواد إعلامية للوالدين ومدربي النوادي العلمية لدعم الفتيات في العلوم والتكنولوجيا الطبيعية وزيادة اهتمامهن بها. وينسق المركز التعاون مع شبكة تكافؤ الفرص في تعزيز المساواة بين الجنسين وضمان المساواة في المعاملة عند استخدام التمويل من صناديق الاتحاد الأوروبي الهيكلية والاستثمارية.

- 29- ويُستخدم التمويل الذي تشارك فيه الترويج بمنح لإنشاء مركز افتراضي للكفاءة في مجال المساواة بين الجنسين من أجل إتاحة مجموعة واسعة من المعلومات، بما في ذلك البيانات والدراسات والمواد التدريبية والبرامج الدراسية للمعلمين وغيرهم من أصحاب المصلحة المهمين، بمن فيهم أرباب العمل ومقررو السياسات.
- 30- ويقل عدد النساء عن عدد الرجال في مجالي السياسة وصنع القرار، وإن كانت الحالة قد تحسنت مؤخراً. فبينما شكلت النساء في 2020 نسبة 29 في المائة من أعضاء البرلمان و13 في المائة من أعضاء الحكومة، أصبحن يشكلن 46,8 في المائة من الوزراء بما يشمل رئيسة الوزراء في الحكومة الجديدة في كانون الثاني/يناير 2021.

### الفجوة في الأجور بين الجنسين<sup>(8)</sup>

- 31- ظلت الفجوة في الأجور بين الجنسين موضع اهتمام ومناقشات واسعة النطاق في المجتمع، شملت مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات الموظفين وأرباب العمل والمجتمع المدني. وعلى الرغم من أن الفجوة في الأجور بين الجنسين في إستونيا لا تزال هي الأوسع في الاتحاد الأوروبي، وفقاً للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، فقد تقلصت ببطء على مدى السنوات الماضية، من 29,9 في المائة في 2012 إلى 21,8 في المائة في 2018.
- 32- وفي يوم المساواة في الأجر، نفذت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني أنشطة شتى للتوعية من أجل لفت الانتباه إلى عدم المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة وأسباب ذلك وضرورة تقليص هذه الفجوة والسبل الكفيلة بذلك.
- 33- وفي الفترة من 2019 إلى 2021، ستنفذ جامعة تالين ومعهد تالين للتكنولوجيا والمكتب الإحصائي الإستوني مشروعاً لتحليل الجزء الذي لم يتسن تفسيره بعد فيما يتعلق بالفجوة في الأجور بين الجنسين. ويهدف المشروع إلى تحديد الأسباب الأخرى الكامنة وراء الفجوة في الأجور، ووضع أدوات قائمة على الأدلة وحلول ممكنة لتقليص تلك الفجوة.
- 34- ولا يزال الفصل بين الجنسين في التعليم وسوق العمل مرتفعاً في إستونيا. وغالباً ما تهيمن النساء على مهن ذات أهمية حاسمة للمجتمع لكنها لا تكافئ مكافأة مالية كبيرة، كما هو الحال في المجالين الاجتماعي والتعليمي. وفي الوقت نفسه، يميل الرجال إلى الدراسة والعمل في مجالات تتيح إمكانات أكبر للنمو ومُرتبات أعلى، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 35- وفي 2017، نظمت وزارة الشؤون الاجتماعية تدريباً للمستشارين المهنيين العاملين مع الشباب لتزويدهم بالمعرفة الأساسية بشأن المساواة بين الجنسين. وكلفت الوزارة بإنجاز مشروع بحثي في الفترة من 2019 إلى 2021 بهدف تطوير وتجريب محفزات للحد من القوالب النمطية والفصل وزيادة نسبة الفتيات والنساء بين طلاب وموظفي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 36- وتحمل المرأة بالأساس عبء الرعاية الذي ينعكس في وضعها في سوق العمل وفي دخلها. والفجوة بين الجنسين في العمالة أعلى في صفوف الوالدين الذين لديهم أطفال صغار. ففي 2019، بلغت فجوة العمالة بين الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 20 سنة و49 سنة ولديهم طفل واحد على الأقل دون سن السادسة 36,1 نقطة مئوية. وفي 2019، كان الرجال يشكلون أقل من 3 في المائة من الأشخاص الذين حصلوا على إجازة الأبوين.
- 37- وأُخذت تدابير شتى لزيادة التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، ولدعم مزيد من المساواة بين الرجل والمرأة في تقاسم عبء الرعاية. وقد أصبح نظام إجازة واستحقاقات الأبوين أكثر مرونة للسماح بالعمل بدوام جزئي عند الحصول على الاستحقاقات من دون فقدان جزء منها. وسيبدأ نفاذ التغييرات المزمع إدخالها تدريجياً من 2018 إلى 2022. وفي تموز/يوليه 2020، مُدّدت إجازة الأبوين إلى 30 يوماً. ونُظمت حملة إعلامية في 2017 للفت الانتباه إلى دور الآباء الهام في تربية الأطفال.

- 38- وقدمت الدولة، بمساعدة الصندوق الاجتماعي الأوروبي، الدعم أيضاً للبلديات في إنشاء أماكن جديدة لرعاية الأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص لإتاحة خيارات الرعاية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- 39- ويُخطَّط لإدخال تغييرات على نظام الرعاية الطويلة الأجل، من أجل تخفيف عبء الرعاية على مقدمي الرعاية غير الرسميين بزيادة توافر خدمات الرعاية الطويلة الأجل، وبالتالي دعم التوفيق بين العمل والرعاية.
- 40- واعتمدت علوات أسرية جديدة في 2017 و2018. فمنذ النصف الثاني من 2017، تحصل الأسر التي لديها ثلاثة أطفال على الأقل على علاوة الأسر المتعددة الأطفال، واعتباراً من 2018، هناك علاوة للولادات المتعددة لثلاثة أطفال أو أكثر. وزادت العلاوة المخصصة للأسر المتعددة الأطفال، وبديل مقدم الرعاية، والعلاوة الخاصة بالولادات المتعددة لثلاثة أطفال أو أكثر، واستحقاقات الأطفال.

#### الاتجار بالبشر<sup>(9)</sup>

- 41- بدلاً من أن تكون إستونيا بلد منشأ للاتجار بالبشر، أصبحت بلد مقصد للبعاء والاستغلال في العمل. وسُجّلت حالات متزايدة من الاتجار بالبشر بهدف الاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي، ويتلقى خط الاتصال المباشر المعني بالاتجار بالبشر المزيد من المكالمات من الأجانب، وارتفع أيضاً عدد القضايا التي تشمل الأجانب أمام لجنة منازعات العمل. وزاد عدد الأجانب المتورطين في جرائم القوادة، وكانت الأجانب هن ضحايا القوادة في قرابة نصف القضايا المسجلة في 2020.
- 42- وتشمل الجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر فعل الاتجار (المادة 133 من قانون العقوبات)، ودعم الاتجار بالبشر (المادة 133(1) من قانون العقوبات)، والقوادة (المادة 133(2) من قانون العقوبات)، والاتجار بالبشر فيما يتعلق بالقصر (المادة 175 من قانون العقوبات). وفي 2020، سُجّلت 84 جريمة تتعلق بالاتجار بالبشر: 20 قضية اتجار بالبشر، و37 قضية قوادة، وقضية واحدة تتعلق بالمساعدة في البغاء، و26 قضية اتجار بالبشر فيما يتعلق بالقصر.
- 43- وقد اتبعت الحكومة بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين نهجاً استباقياً لإزاء تحديد ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدتهم، وسُنّت في 2019 مبادئ توجيهية لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر.
- 44- ويتعهد مجلس التأمين الاجتماعي خطأً هاتفياً للمساعدة من أجل منع الاتجار بالبشر ومساعدة الضحايا. وتُشكل استراتيجية منع العنف وخطة تنفيذها أساساً لأنشطة منع الاتجار بالبشر، وتتضمن خطة تطوير الأمن الداخلي للفترة 2020-2030 أيضاً أنشطة ذات صلة. وترد أنشطة خاصة بمجالات محددة في خطط عمل الوزارات المعنية.

#### العنف العائلي<sup>(10)</sup>

- 45- أرسى نظام منسق للتصدي للعنف العائلي، يهدف إلى الحد من العنف الجنساني وتوعية الضحايا وعامة الجمهور. وأنشأت وزارة الداخلية فريقاً توجيهياً مشتركاً بين الإدارات يضم الوزارات والسلطات التابعة لها والبلديات. وفي 2019، صاغ فريق من الخبراء مذكرة بشأن خطة العمل المتعلقة بالعنف العائلي للفترة 2019-2023، تركز على خمسة أهداف رئيسية: حماية الضحايا، ومسؤولية الجناة، وتعزيز معارف المتخصصين وأدائهم المهني، وأدوات دعم المتخصصين، ورصد المشاكل.
- 46- واعتمدت الشرطة استمارة جديدة للمعلومات عن العنف العائلي تساعد الشرطة في حسن تحديد مخاطر العنف. وأطلقت وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارتي الشؤون الاجتماعية والعدل نموذجاً جديداً للتعاون من أجل تحديد ضحايا العنف ومساعدتهم ودعمهم. وتتابع الشرطة وأخصائي اجتماعي أي اتصال هاتفي يتعلق بالعنف العائلي لتحديد مخاطر العنف ومنع تصاعده. وتُنظَّم أيام إعلامية للشرطة والبلديات والعاملين في مجال دعم الضحايا وغيرهم من الأطراف الفاعلة الرئيسية.

47- وأطلقت شبكات متخصصة لعقد مؤتمرات مشتركة بين الوكالات لتقييم المخاطر في جميع المقاطعات الخمس عشرة لتحديد ضحايا العنف العائلي الذي ينطوي على خطر شديد وضمان حمايتهم من خلال الحد من العنف وعواقبه. وفي 2020، شكّل فريق تطوير من 16 خبيراً لمناقشة التقدم المحرز في المناطق التي يُستخدم فيها النموذج وكيفية زيادة تطوير النظام.

#### الجرائم بدافع الكراهية<sup>(11)</sup>

48- يتضمن قانون العقوبات الجرائم المرتكبة ضد المساواة (الفقرات من 151 إلى 153). ولا ينص قانون العقوبات صراحة على دافع الكراهية كظرف مشدد للعقوبة، ولكنه يعترف بالفعل بـ "دافع أساسي آخر" باعتباره ظرفاً مشدداً، يمكن أن تُصنّف في إطاره الجرائم بدافع الكراهية. ويرتبط التقييم الذي تجريه المحكمة لمعرفة ما إذا كان الدافع وراء ارتكاب جريمة دافعاً أساسياً بملازمات الفعل المعني وطابع الجريمة الخاص. ووكالات إنفاذ القانون ملزمة بتطبيق القانون وفقاً للالتزامات الدولية التي تلقت التدريب عليها.

49- وتُعد إستونيا منذ 2016 استعراضات سنوية لما يُسجّل من جرائم بدافع الكراهية. ووضعت مبادئ توجيهية للشرطة بشأن تسجيل الجرائم بدافع الكراهية. وأظهرت الدراسات الاستقصائية للضحايا التي أُنجزت في السنوات الأخيرة أن ما بين 1 في المائة و2 في المائة من المجيبين يعتقدون أن الضحايا يقعون ضحايا بسبب جنسيتهم أو عرقهم أو لونهم أو دينهم أو إعاقتهم أو ميلهم الجنسي. ويشارك ممثلون من إستونيا بانتظام في الأفرقة العاملة الدولية المعنية بالإبلاغ عن الجرائم بدافع الكراهية وتسجيلها (مثل وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية).

#### المساواة في الحصول على التعليم<sup>(12)</sup>

50- تقدر إستونيا التعليم والمساواة في الحصول عليه تقديراً بالغاً باعتباره مفتاح النجاح وعاملاً هاماً في تنمية البلد. ويحق لكل شخص يقيم في إستونيا بصفة قانونية ولجميع المستفيدين من الحماية الدولية أو الأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية الحصول على التعليم وفقاً للشروط التي ينص عليها القانون. ولا يرتبط حصول المرء على التعليم بلغته أو خلفيته الثقافية أو الإثنية أو معتقداته الدينية أو خلفيته الاجتماعية أو الاقتصادية أو نوع جنسه أو مكان إقامته أو احتياجاته التعليمية الخاصة. فبإمكان جميع الطلاب الذين يكون التحاقهم بالمدارس إجبارياً الدراسة في مدرسة أساسية بغض النظر عن وضعهم القانوني. وعليه، فإن إستونيا تتبع توصية اليونسكو بشأن القضاء على التمييز وفقاً لاتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم.

51- ويكتسب الأطفال معارف ومهارات أساسية للتفاعل مع مختلف الأشخاص في مرحلة التعليم قبل الابتدائي. وتطبق إستونيا مبدأ مدرسة الوحدة، ولا توجد فيها مدارس أو فصول تميز بين الطلاب على أساس الخصائص الاجتماعية أو الإثنية أو غيرها. ويُكفل لأطفال الروما الحصول على تعليم جيد على قدم المساواة مع جميع الأطفال الآخرين الذين يعيشون في إستونيا، ويُدمجون دمجاً تاماً في نظام التعليم الإيستوني المشترك.

52- وتؤكد نتائج اختبار برنامج التقييم الدولي للطلاب الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخراً أن نظام التعليم في إستونيا فعال وأن التقدم الذي يحرزه الطلاب لا يرتبط بخلفيتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. ويكفل نظام التعليم تعليماً سليماً في اللغة الإيستونية على جميع المستويات للأطفال كافة، ويساعد في الوقت ذاته الطلاب المنتمين إلى أقليات قومية في الحفاظ على لغتهم وهويتهم. ولا يهدف نظام التعليم الإيستوني إلى توفير التعليم الأساسي باللغة الإيستونية فحسب، بل أيضاً بلغات الأقليات (الروسية والإنكليزية والفنلندية)، كما يسعى إلى توفير تعليم متعدد اللغات من خلال برامج الانغماس اللغوي، على النحو الذي تقررته البلدية أو مدير المدرسة. وتقدم الدولة التمويل لمدارس الأحد التي تعزز لغة وثقافة الأقليات القومية.



## التوعية بحقوق الإنسان - حقوق الإنسان في النظام التعليمي

53- ينظم المعهد الإستوني لحقوق الإنسان، منذ 2011، مؤتمراً سنوياً عن حقوق الإنسان برعاية رئيس إستونيا. وفي 2019 و2020، كان أحد المواضيع الأساسية هو عضوية إستونيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأجرى المعهد استطلاعات للرأي العام حول حقوق الإنسان في 2012 و2016 و2020، ودراسة استقصائية مقارنة بعنوان "حقوق الإنسان في دول البلطيق، 2018"، ودراسة استقصائية عن المهاجرين الوافدين حديثاً في 2016. وتكشف الدراسات الاستقصائية عن زيادة الوعي بحقوق الإنسان: ففي 2012، كان 54 في المائة من المجيبين إجمالاً يرون أن حقوق الإنسان محمية في إستونيا، وبحلول أيلول/سبتمبر 2020، ارتفعت هذه النسبة إلى 87 في المائة.

54- واحتفالاً بالذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أنجز المعهد في 2019 مشروعاً بعنوان "الأمم المتحدة، 70 عاماً". ونظم أيضاً معارض متجولة بشأن حقوق الإنسان في المجتمع السوفياتي وأن فرائك وإستونيا في عصر الهجرة.

55- وينص قانون مدارس المرحلة الأساسية ومدارس المرحلة الثانوية العليا على أن حقوق الإنسان هي من بين القيم الأساسية للتعليم العام. ويجب على المدارس أن تهيئ ثقافة مدرسية تحترم القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي سياق عملية التدريس، تشكل حقوق الإنسان جزءاً من الكفاءات العامة في المناهج الدراسية الوطنية، مثل الكفاءة القيمية والثقافية؛ والكفاءة الاجتماعية والمدنية؛ وكفاءة تقرير المصير؛ وكفاءة التفاعل.

56- ومن بين أهداف برنامج التعليم العام للفترة 2016-2019، الذي يشكل جزءاً من الاستراتيجية الإستونية للتعليم مدى الحياة لعام 2020، تدريس حقوق الإنسان إلى جانب تعليم القيم ومحو الأمية الإعلامية والتفكير النقدي.

57- وتشمل مبادئ المنهج الدراسي الوطني لمؤسسات رعاية الأطفال في مرحلة التعليم قبل الابتدائي احترام القيم الإنسانية والديمقراطية، والتقاليد الثقافية الإستونية، وتقدير الثقافات الأخرى. وتشكل هذه المبادئ أساس الأنشطة التعليمية، وتصوغ البيئة التعليمية والتفاعلات اليومية في مؤسسات رعاية الأطفال في مرحلة التعليم قبل الابتدائي.

58- ويحدد المنهج الدراسي للمدارس الأساسية المعارف والمهارات التالية في مجال الدراسات الاجتماعية: يعرف الطلاب مفاهيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحقوق السياسية والحقوق الثقافية، ويستطيعون استخدامها في سياقها؛ وهم على دراية بمبادئ حماية الطفل ويعترفون بانتهاكاتها (بما في ذلك العنف والاعتداء والاتجار بالبشر، وما إلى ذلك)؛ ويعرفون العلاقة بين الحقوق والواجبات والحرية والمسؤولية. وتُكتسب هذه المعرفة من خلال دراسة الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل.

59- وفي 2020، نُظِم معرض افتراضي للمدارس بشأن تاريخ حقوق الإنسان، احتفالاً بالذكرى المئوية لوضع أول دستور لإستونيا. ونفذ المعهد الإستوني لحقوق الإنسان مشروعاً للطلاب بشأن فهم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

## ظروف الاحتجاز - منع التعذيب وسوء المعاملة<sup>(13)</sup>

60- يحظر قانون السجن الاكتظاظ، أي أن عدد السجناء لا يجب أن يتجاوز الحد الأقصى لعدد السجناء المتوقع سجنهم. وقد تناقص باستمرار عدد الأشخاص المحتجزين في السجون وفي مرافق الاحتجاز. وفي نهاية 2015، كان هناك 2 094 سجيناً و701 شخصاً رهن الاحتجاز في السجون أو مرافق الاحتجاز؛ وفي نهاية 2017، بلغ عدد السجناء 2 136 سجيناً، وكان 571 شخصاً موضوعين رهن الحراسة؛ وفي 1 كانون الثاني/يناير 2021، كانت السجون ومرافق الاحتجاز تضم 1 882 سجيناً و466 شخصاً رهن الحراسة.

61- وقد أُتخذت تدابير شتى لضمان احتجاز السجناء في ظروف تحترم الكرامة الإنسانية. ومنذ افتتاح سجن تالين الجديد في كانون الأول/ديسمبر 2018، توفر جميع السجناء في إستونيا مساحة سجنية لا تقل عن أربعة أمتار مربعة لكل سجين. وبنيت إستونيا منذ 2000 ثلاثة سجون جديدة، وأوقفت تماماً تشغيل الهياكل الأساسية للسجون القديمة التي لم تعد تستوفي الشروط الحالية. ويستمر العمل على تحديث مرافق الاحتجاز.

62- وتدير إستونيا ثلاثة سجون مفتوحة مخصصة للسجناء الذين ينفون مدة عقوبتهم وتحلوا بحسن السلوك وهم على استعداد للعيش حياة ملتزمة بالقانون بعد الإفراج عنهم، وكذلك للسجناء الذين عوقبوا بسبب ارتكاب جرائم أقل خطورة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كانت سجون إستونيا المفتوحة تضم 152 سجيناً، أي 6,3 في المائة من مجموع عدد السجناء (8 في المائة من مجموع عدد الأشخاص المحتجزين).

63- والرعاية الصحية في السجون جزء من نظام الرعاية الصحية الوطني. وإذا احتاج سجين إلى علاج لا يستطيع السجن توفيره، أحيل إلى مستشفى مدني لتلقي الرعاية الطبية المتخصصة. ويمكن للسجناء الحصول على الخدمات الطبية الطارئة على مدار الساعة.

64- وتتاح لهم جميعاً إمكانية الحصول على الأدوية والمعدات الطبية اللازمة. ويتولى مجلس الصحة الإشراف على مقدمي خدمات الرعاية الصحية في السجون. وتتلقى الوحدات الطبية في السجون الترخيص على النحو السليم. وتغطي الدولة تكاليف طب الأسنان للسجناء.

65- ويقدم مجلس التأمين الاجتماعي خدمات إعادة التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة المسجونين، وصندوق التأمين ضد البطالة خدمات إعادة التأهيل المهني. ويوفر السجن خدمات أخرى لإعادة التأهيل (المساعدون والمعدات). وتدعم وزارة التعليم والبحث احتياجات السجناء ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة عن طريق المؤسسات التعليمية.

66- وتخضع جميع حالات وفاة السجناء لتحقيق شامل من أجل تحديد ملابسات الوفاة، وتُبأشَر الإجراءات الجنائية، عند الاقتضاء. وفي 2017، فُتحت إجراءات جنائية في قضية تتعلق بمحاولة القتل عندما اعتدى سجين على أحد الحراس. وفي 2018، لم تسجل أي حالة قتل بدون سبق إصرار أو قتل متعمد. وفي 2019، فُتحت قضية جنائية للتحقيق في وفاة سجين، غير أن الإجراءات أُنهيت. وفي 2019، سُجل ما مجموعه 15 حالة وفاة، أربع منها بسبب الانتحار و11 بسبب مشاكل صحية. وفي 2020، بلغ مجموع الوفيات 13 وفاة، ثلاث منها بسبب الانتحار، والبقية بسبب مشاكل صحية. وفي 2020، لم تسجل أي حالة قتل بدون سبق إصرار أو قتل متعمد. ويخضع استخدام القوة في مرافق الاحتجاز أيضاً لتحقيق شامل، وتُتخذ إجراءات جنائية أو تأديبية إذا تبين أن استخدام القوة كان مخالفاً للقانون.

### حرية التعبير - حرية الإنترنت وأمن الفضاء الإلكتروني

67- ينصب تركيز خاص محلياً ودولياً على حرية التعبير على الإنترنت وخارجها وعلى حرية وسائط الإعلام. وتلتزم إستونيا بتطوير الخدمات الرقمية في جميع مناحي الحياة، بهدف ضمان استفادة كل شخص من الربط بالإنترنت بسرعة وبأسعار معقولة. وقد أُرسيت مجموعة واسعة من الخدمات لمنح الشركات والمنظمات والمقيمين طريقة ملائمة للتواصل مع الدولة والبلديات عبر الإنترنت. وتهتم إستونيا اهتماماً خاصاً بنفاذ الجميع بحرية ومن دون قيود إلى الإنترنت على الصعيد الدولي، وتتقاسم خبرتها في مجال الرقمنة. وتنظم وزارة التعليم والبحث الإستونية، منذ 2019، أسبوعاً سنوياً للكفاءة الإعلامية لتوعية الأطفال والشباب والمعلمين وعامة الجمهور بإمكانيات ومخاطر حيز المعلومات المحيط بهم ولفت الانتباه إلى أهمية التفكير النقدي.

68- وتولي إستونيا اهتماماً كبيراً لمسائل أمن الفضاء الإلكتروني. ففي أيار/مايو 2020، عُقد خلال رئاسة إستونيا لمجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة، اجتماع افتراضي بصيغة آريا يركز على الاستقرار في الفضاء الإلكتروني والمعايير السيبرانية والقانون الدولي. وكان الهدف من الاجتماع هو توعية أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة كافة بالتهديدات السيبرانية، ومناقشة مسألة منع نشوب النزاعات في الفضاء الإلكتروني. وتناولت المناقشات كيفية ضمان وجود فضاء إلكتروني مستقر وسلمي، وعُرضت الخبرات المكتسبة في تطبيق القانون الدولي والمعايير الدولية في الفضاء الإلكتروني.

69- وظلت إستونيا على مر السنين تحتل مرتبة ثابتة ضمن المجموعة الرائدة من البلدان في مؤشر حرية الصحافة. ويقسم مؤشر منظمة مراسلون بلا حدود 180 بلداً في العالم إلى خمس مجموعات. وفي السنوات الماضية احتلت إستونيا المراتب ما بين الحادية عشرة والرابعة عشرة، وجاءت في المرتبة الرابعة عشرة في 2020. ويدل ذلك على المكانة القوية للصحافة الإستونية وعلى جودة عمل الصحفيين الإستونيين. واحتلت إستونيا أيضاً المرتبة الثانية بين 65 بلداً في طبعتي 2019 و2020 من المسح السنوي للحرية على الإنترنت الذي تجريه منظمة بيت الحرية.

70- وإستونيا عضو في التحالف من أجل الحرية على شبكة الإنترنت الذي أنشئ في 2011. واعتباراً من 2020، كان التحالف يضم 30 عضواً، ويسعى إلى تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة في الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل الاجتماعات المعقودة في إطار الأمم المتحدة ومنتدى إدارة الإنترنت والمنظمات الإقليمية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، وغيرهما). ويقدم التحالف أيضاً دعماً للصحفيين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان التي تقيد حرية الإنترنت، ويتعاون مع المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة لوضع أفكار وحلول لحماية حرية الإنترنت وتعزيزها بفعالية على الصعيد العالمي.

71- وفي أيار/مايو 2020، انضمت إستونيا إلى منتدى المعلومات والديمقراطية الذي يوحد ممثلي البلدان والمجتمع المدني والمنابر الشبكية والأوساط الأكاديمية والصحافة لمناقشة الآليات الملزمة والطوعية لضمان سير الديمقراطية في بيئة الإنترنت في العصر الرقمي. وفي 2019، انضمت إستونيا أيضاً إلى تحالف حرية الإعلام الذي يهدف إلى تعزيز حرية الصحافة وحماية سلامة الصحفيين.

#### الجنسية<sup>(14)</sup>

72- دأبت إستونيا على اتخاذ تدابير قانونية وسياساتية لتقليص عدد الأشخاص غير محددى الجنسية وتشجيع الجنسية الإستونية. وقد ظلت هذه المسألة محور تركيز خطط الاندماج الوطني على مر السنين.

73- وبُيِّتت إجراءات طلب الحصول على الجنسية لصالح الفئات الضعيفة مثل القصر وكبار السن وذوي الإعاقة.

74- واعتباراً من 2016، يحصل أطفال الوالدين غير محددى الجنسية على الجنسية الإستونية تلقائياً. ومن ثم لن يكون هناك مزيد من الأطفال غير محددى الجنسية، لأن جميع الأطفال المولودين في إستونيا والأطفال الذين ينتقلون إليها مع والديهم بعيد الولادة ممن لا تكون لديهم جنسية محددة بسبب والديهم، سيصبحون تلقائياً مواطنين إستونيين بالتجنس اعتباراً من لحظة الولادة.

75- ويتخذ مجلس الشرطة وحرس الحدود خطوات لتوعية الأشخاص غير محددى الجنسية. وعندما يتصل موظف بشخص من هؤلاء، يقدم إليه معلومات عن إمكانية طلب الحصول على الجنسية الإستونية والمزايا المرتبطة بهذه الجنسية.

76- وتتيح التعديلات التي أُدخلت على قانون الجنسية الساري منذ 2019 إمكانية دراسة اللغة مجاناً بموجب اتفاق بشأن التدريب اللغوي للأشخاص الذين يرغبون في طلب الحصول على الجنسية الإستونية. وتقدم الدولة دورات مجانية لتعلم اللغة الإستونية لبلوغ المستوى بـ 1 المطلوب للحصول على الجنسية للأشخاص الذين أقاموا في إستونيا لمدة لا تقل عن 5 سنوات ويستوفون الشروط الأخرى للحصول على الجنسية. وبغية تعزيز التدريب اللغوي أثناء العمل، يمكن للطلاب، بالاتفاق مع أرباب عملهم، الاستفادة من 20 يوم عطلة سنوياً، تقدم لهم الدولة فيها تعويضاً عن الدخل. ويُعتبر هذا الاتفاق مستوفاً عندما ينجح الشخص في دورات اللغة الإستونية المطلوبة، وينجح في امتحان الكفاءة، ويقدم طلباً للحصول على الجنسية الإستونية.

#### اللاجئون والمستفيدون من الحماية الدولية<sup>(15)</sup>

77- *قبول طالبي الحماية الدولية*. يوجد في إستونيا منذ 2016 مركزان لإيواء طالبي الحماية الدولية. ويمكن للطلاب الحصول على الإيواء ودورات تعلم اللغة الإستونية وخدمات الترجمة وخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الأدوية التي يصفها الطبيب، والمشورة النفسية ولوازم النظافة والملابس، وغيرها من الضروريات. وينظم مركزا الإيواء أيضاً أنشطة ترفيهية شتوية.

78- *خدمات دعم المستفيدين من الحماية الدولية*. يُمنح المستفيدون من الحماية الدولية دعماً مالياً لاستئجار أماكن الإقامة، ويمكنهم الاستفادة من دورات تعلم اللغة الإستونية. ويُراعى في تصميم هذه الدورات الاحتياجات الخاصة، مثل الصدمات أو الأمية. وتتاح أيضاً حلقات عمل متنوعة للتدريب على المهارات الحياتية وأنشطة جماعية لتعزيز الصحة العقلية. ويُكفل للأطفال في مركزي الإيواء مكان في رياض الأطفال، ويُكفل للأطفال في سن الدراسة مكان في المدارس على غرار الأطفال المحليين. وتقدم المؤسسة التعليمية خدمات التكيف والتدريب اللغوي للأطفال.

79- ويقدم صندوق التأمين ضد البطالة، منذ أيلول/سبتمبر 2017، للمستفيدين من الحماية الدولية خدمات تشجع الحصول على العمل والبقاء فيه. وفي إطار مشروع خاص، يدفع صندوق التأمين ضد البطالة لأرباب العمل إعانة للأجور عندما يوظفون مستفيداً من الحماية الدولية أو طالباً إياها مسجلاً باعتباره عاطلاً عن العمل. ويمكن تعويض أرباب عمل المستفيدين من الحماية الدولية عن النفقات المتعلقة باكتساب المؤهلات، والتدريب على اللغة الإستونية، وخدمات الترجمة المتعلقة بالعمل أو التوجيه المهني. وتهدف هذه الخدمة إلى زيادة نسبة العاملين من بين المستفيدين من الحماية الدولية، وتيسير اندماجهم في المجتمع الإستوني، وزيادة استعدادهم للعمل. ويوفر مجلس التأمين الاجتماعي الدعم والمشورة للبلديات ولمقدمي الخدمات ويساعد في تسوية الحالات الفردية.

#### التماسك الاجتماعي والإدماج وحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية<sup>(16)</sup>

80- تصمم إستونيا نموذجها لمجتمع متعدد الثقافات من خلال برامج وأنشطة الإدماج. ويُرصد تنفيذ خطط الإدماج رصداً مستمراً، وتوضع خطط جديدة استناداً إلى تحليل الخبرة المكتسبة من تنفيذ الخطة السابقة.

81- ونُفذت ثلاث خطط للنهوض بالإدماج منذ 2000. وتُكف وزارة الثقافة كل أربع سنوات برصد الإدماج لتقييم فعالية سياساته. وأجري الرصد السادس في 2020.

82- وتعكف وزارة الثقافة ووزارة الداخلية حالياً على صياغة خطة بشأن السكان والنهوض بمجتمع متماسك للفترة 2021-2030. وأجريت مشاورات مع وزارات أخرى وشركاء آخرين، من بينهم ممثلو الجمعيات الثقافية التابعة للأقليات القومية. وتشمل الأهداف تعزيز عمالة كبار السن والفئات الضعيفة الأخرى،

ودعم أرباب العمل والموظفين في إدارة بيئة متعددة الثقافات، والنهوض بدراسة اللغة الإستونية، وإتاحة حيز واضح وموثوق للاتصالات والمعلومات. وستوسع الخطة نطاق وتوافر الخدمات التي تعزز التكيف والإدماج، والمساواة في الحصول على الخدمات العامة.

#### الأقليات القومية

83- هناك نحو 300 جمعية ثقافية تابعة للأقليات القومية تشكل جزءاً من 18 منظمة جامعة تتلقى إعانات تشغيلية من ميزانية الدولة من خلال اتفاقات إطارية مدتها ثلاث سنوات. وزاد الدعم المقدم من الدولة زيادة مطردة من 320 000 يورو في 2014 إلى 452 000 يورو في 2019. إضافة إلى ذلك، تُموّل الأنشطة الثقافية للأقليات القومية من ميزانية الدولة من خلال دعم المشاريع. وتدعم البلديات أيضاً حفظ لغة وثقافة الأقليات القومية والنهوض بهما.

84- ويشارك ممثلو الأقليات القومية في وضع السياسات المتعلقة بالأقليات القومية. ويعمل المجلس الثقافي للأقليات القومية ومجلس الروما والمائدة المستديرة للجمعيات الثقافية الوطنية في مقاطعة إيدا-فيرو عن طريق وزارة الثقافة. ويقدم المجلس الثقافي مقترحات إلى الوزير تتعلق بالحياة والأنشطة الثقافية للأقليات القومية، والسياسة الثقافية وسياسة الإدماج. ويحلل مجلس الروما المسائل المتصلة بإدماج الروما ويقدم مقترحات في هذا الصدد. وتتظم المائدة المستديرة اجتماعات مع شخصيات اجتماعية وثقافية وسياسية وممثلين عن السفارات والمنظمات غير الحكومية الأجنبية، فضلاً عن الجمعيات الثقافية الوطنية من مناطق أخرى. وتُعد أيام سنوية للتعاون وأنشطة تدريبية لممثلي المنظمات الجامعة لزيادة قدرتها الإدارية وتعزيز التعاون.

85- ومولت وزارة الثقافة برامج وطنية شتى تهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافي للأقليات القومية: برنامج حفظ وتطوير أماكن العبادة للفترة 2014-2018، الذي ساعد على ترميم الكنائس والمعابد؛ وبرنامج البيئة الثقافية التقليدية للجزر للفترة 2015-2019، الذي دعم ثقافة التراث الإستوني السويدي في غرب إستونيا؛ وبرنامج الحيز الثقافي بيبسيفيري (Peipsiveere) للحفاظ على التراث الثقافي الإقليمي في شرق إستونيا مع التركيز على الحفاظ على التراث الثقافي للروس والمؤمنين القدامى الروس والفونيين وتعزيزه.

86- وتدعم الوزارة المسارح المهنية ومسارح الهواة ومنظمي الحفلات الموسيقية والفرق الموسيقية والمتاحف ومشاريع النشر وتنظيم المناسبات الأدبية والمهرجانات، وغيرها من المناسبات الثقافية للأقليات القومية في إستونيا. ويتلقى المسرح الروسي وقنوات البث الإذاعي العامة الإستونية والبرامج الإذاعية بالروسية (ETV+ و Radio 4) تمويلاً من ميزانية الدولة. ويحتفل مركز إستونيا المتعددة الثقافات التابع لمتحف الهواء الطلق الإستوني بثقافة وتاريخ وفنون الأقليات العرقية التي تعيش في إستونيا. ويتولى مجلس الفولكلور الإستوني أيضاً تنسيق أنشطة التعاون في مجال الإدماج.

87- وأنشأت عدة أقليات قومية ومجموعات إثنية متاحف لعرض ثقافتها القومية: المتحف الروسي، والمتحف السويدي الساحلي، ومتاحف التشوفاش واليهود، والمركز الروسي للثقافة، والمركز الأوكراني للثقافة في تالين. وافتتح المتحف الأوكراني في كوهنتلا-يارف في 2019.

#### المساواة في المشاركة في الحياة الثقافية<sup>(17)</sup>

88- تواصل الدولة والبلديات توسيع نطاق التدابير الرامية إلى تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمتقاعدين والأسر الكثيرة الأطفال والأشخاص الذين ليست الإستونية لغتهم الأم في الحياة الثقافية. وقد استخدم العديد من المؤسسات الثقافية الدعم الحكومي للحصول على وسائل تقنية لتقديم خدماتها بلغات مختلفة ولأشخاص ذوي ضعف في السمع والبصر. وأصبح معظم المؤسسات الثقافية في متناول الأشخاص

في الكراسي المتحركة. وتتعد المكنبة الإستونية للمكفوفين مكنبة شبكية. وتبث الإذاعة العامة الإستونية الأخبار بلغة الإشارة وتقدم ترجمة صوتية لذوي الإعاقة البصرية. ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والسمعية الاستمتاع بمناسبات ثقافية هامة في إستونيا، بما في ذلك الاحتفال بالغناء والرقص الإستونيين، بفضل معدات خاصة.

### المرأة والسلام والأمن

89- أيدت إستونيا القرار 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي في 2000، وشاركت في تقديم قرارات متابعته 1820 و1888 و2242. واعتمدت خطتي عمل لتنفيذ القرار 1325، وألاهما في 2010 للفترة 2010-2014 والثانية للفترة 2015-2019. ويجري حالياً صياغة خطة العمل الثالثة للفترة 2020-2025. وتدخّل القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في نطاق اختصاص عدة وزارات. وتشارك في عملية الصياغة الوزارات المعنية بتعاون وثيق مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث. وفي 2020، أيدت إستونيا إعلان المدارس الآمنة الذي يهدف إلى حماية الحق في التعليم في حالات النزاع.

### المرأة في الخدمة العسكرية

90- يستند الدفاع الوطني لإستونيا إلى إرادة السكان في المشاركة في الدفاع الوطني، ويُرحّب بمشاركة الجميع على قدم المساواة. وعلى الرغم من أن المرأة غير مجبرة على أداء الخدمة الإلزامية، يمكنها أن تسهم في ضمان استقلال الدولة وأمنها. والمساواة بين الجنسين عنصر أساسي في سياسات الأفراد الاستراتيجيين في التنظيم العسكري الحديث. وهناك حاجة اجتماعية وسياسية لزيادة مشاركة المرأة من أجل تحسين مواءمة القوات المسلحة مع الاتجاهات والقيم الاجتماعية الأوسع نطاقاً التي تساعد بدورها في الحفاظ على شرعية القوات المسلحة.

91- وفي 2017، نُشر أول كتاب أبيض للسياسات بشأن زيادة مشاركة المرأة في الخدمة العسكرية. ويهدف بالأساس إلى تشجيع النساء على اختيار مهنة عسكرية لتوفير قاعدة تجنيد أوسع نطاقاً وإدماج المهارات والكفاءات القيّمة اللازمة لتحقيق أهداف الجيش.

92- وتحظى مشاركة المرأة في الخدمة العسكرية الطوعية بموقف مؤيد عموماً. وقد خدمت النساء في القوات المسلحة لإستونيا منذ إعادة إنشائها في 1991. وفي 2020، شكلت النساء حوالي 10 في المائة من الأشخاص الموجودين في الخدمة الفعلية. ومن بين هؤلاء النساء البالغ عددهن 336 امرأة، تحتل 107 منهن رتبة ضابطات و226 رتبة ضابطات صف أو جنديات. وتتاح فرص ودورات التدريب في جميع الوظائف في الخدمة العسكرية للجميع على قدم المساواة. وقد طُبقت تدابير شتى من أجل تشجيع المزيد من النساء على الانخراط في الخدمة العسكرية؛ من بينها حملات تستهدف عامة الجمهور والنساء على وجه التحديد من أجل التوعية بخيارات الخدمة العسكرية. ومنذ 2013، بدأت 248 شابة في المجموع الخدمة مجنّبات في قوات الدفاع، بمتوسط 30 شابة في السنة. وفي 2020، جُندت 54 امرأة، وهو أعلى رقم على الإطلاق.

93- وتشارك المرأة أيضاً في منظمات الدفاع الوطني الطوعية. فمُنظمة الدفاع المحلي النسائية التي تضم 2 666 عضوة منظمة تطوعية وطنية وجزء من رابطة الدفاع الإستونية. وتضم منظمة الشباب التابعة للرابطة 4 090 عضواً. ويضطلع كلاهما بدور أوسع في إدماج المجتمع المدني في الدفاع الوطني، وتثقيف المواطنين في مجال إدارة الأزمات، وبالتالي زيادة تماسك المجتمع.

### جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية - أيام إحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست<sup>(18)</sup>

- 94- تؤيد إستونيا المحكمة الجنائية الدولية وتدعم تحول نظام روما الأساسي إلى صك عالمي من صكوك القانون الدولي. وفي الفترة 2018-2020، كانت إستونيا عضواً في مكتب جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية. وتساهم إستونيا منذ 2013 في الصندوق الاستئماني للضحايا.
- 95- وتؤيد إستونيا صياغة اتفاقية دولية تتناول الجرائم ضد الإنسانية استناداً إلى المواد التي اقترحتها لجنة القانون الدولي.
- 96- وفي 8 أيار/مايو 2020، عقدت إستونيا، في إطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، اجتماعاً افتراضياً غير رسمي رفيع المستوى بشأن الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية والحالة الأمنية الراهنة، حضرته دول أعضاء في مجلس الأمن ودول أخرى.
- 97- وتخلد إستونيا منذ 2003، اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست، في 27 كانون الثاني/يناير. وتنظم وزارة التعليم والبحث والطائفة اليهودية في إستونيا عادةً احتفالاً للذكرى في مقبرة راهومي اليهودية في تالين، يحضره ممثلون عن الوزارة والطائفة اليهودية والسلك الدبلوماسي.
- 98- وتنظم الوزارة، بالتعاون مع المعهد الإستوني للذاكرة التاريخية، مسابقة إنشائية لطلاب المدارس الثانوية. وفي 2021، ستصدر صحيفة المعلمين *Õpetajate Leht* طبعة خاصة مكرسة للهولوكوست. وفي 2020، تُرجمت إلى اللغة الإستونية 'توصيات للتعليم والتعلم بشأن الهولوكوست'.
- 99- وفي 8 أيار/مايو وفي الأسبوع الأخير من تموز/يوليه من كل عام، تقيم دائرة الخدمات الدينية في قوات الدفاع الإستونية احتفالات إحياء لذكرى جميع الضحايا الذين هلكوا في الحرب العالمية الثانية، تكريماً للضحايا من كلا الجانبين. وفي 5 أيلول/سبتمبر من كل عام، تحيي الطائفة اليهودية في إستونيا ذكرى ضحايا الهولوكوست في النصب التذكاري لضحايا النازية في كالفيفي-ليفيا، بمشاركة دبلوماسيين أجانب وممثلين عن الدولة والبلديات والمنظمات العامة.
- 100- وتحتفل إستونيا في 23 آب/أغسطس باليوم الأوروبي لإحياء ذكرى ضحايا الأنظمة الشمولية. وفي 23 آب/أغسطس 2018، شُيد في تالين نصب تذكاري لضحايا الشيوعية في إستونيا، بمشاركة الأشخاص الذين تعرضوا لقمع النظام الشيوعي وأسرههم ورئيس إستونيا وأعضاء الحكومة والبرلمان والسلك الدبلوماسي وقادة الكنائس وكبار المسؤولين الحكوميين.
- 101- وينظم المعهد الإستوني لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى، منذ 2013، فعاليات لإحياء ذكرى ضحايا عمليات الترحيل في حزيران/يونيه إلى سيبيريا في 1941 وعمليات الترحيل في آذار/مارس إلى سيبيريا في 1949. وتخلد الفعاليات أيضاً منذ 2020 الهروب الكبير في 1944 عندما اضطر أكثر من 75 000 شخص، في مرحلة حرجة خلال الحرب العالمية الثانية، إلى الفرار من إستونيا بحراً في قوارب صغيرة.

### الأطفال - حقوق الطفل<sup>(19)</sup>

#### تعزيز نظام حماية الطفل

- 102- يحظر قانون حماية الطفل لعام 2016 صراحة جميع أشكال الاعتداء على الأطفال وتعنيفهم، بما في ذلك العقوبة البدنية، مع التركيز بوجه خاص على الوقاية. وتمول الدولة والبلديات برنامجاً خاصاً قائماً على الأدلة، لوالدي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و8 سنوات.

103- ويجب أن تولى مصالح الطفل الفضلى الأولوية في المقام الأول في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال. وبموجب القانون الإستوني، يجب أن يكون فصل الطفل عن أسرته آخر تدبير يُلجأ إليه. وفي 2018، أُصلح نظام الرعاية البديلة لإعطاء الأفضلية للرعاية البديلة داخل الأسر على المؤسسات.

#### *التصدي للعنف ضد الأطفال*

104- تُنَشق إجراءات منع العنف ضد الأطفال في إطار "استراتيجية منع العنف للفترة 2015-2020". وفي جميع حالات العنف العائلي المتعلق بالأطفال، تبلغ الشرطة السلطات البلدية لضمان مساعدة كل طفل يحتاج إلى الحماية. وبغية تسهيل الحصول على المعلومات، ضُمّت قواعد بيانات الشرطة والبلديات في 2020 من أجل تبادل المعلومات التلقائي عن الأطفال الذين يحتاجون إلى المساعدة. وتشمل خدمة خاصة للأطفال خط اتصال للمساعدة وموقعاً شريكاً يمكن أن يطلب فيه الأطفال المساعدة من الأخصائيين.

105- ويشارك العاملون في مجال حماية الطفل سنوياً في دورات تدريبية وإرشادات أثناء العمل للتعرف على الأطفال ضحايا الاعتداء ومساعدتهم. وتقدّم منذ 2017 خدمات شاملة لضحايا الاعتداء الجنسي على الأطفال من خلال تعاون الأخصائيين في مختلف المجالات استناداً إلى نموذج بارناهاوس. وتنفذ إستونيا أيضاً ثمانية برامج مختلفة لمكافحة التمر في رياض الأطفال والمدارس.

#### *حقوق الطفل في الإجراءات الجنائية*

106- أُدخلت عدة تعديلات على التشريعات وعلى ممارسات العمل لضمان معاملة خاصة للمجرمين الأحداث. وعُدّل قانون الإجراءات الجنائية في 2016 لجعل الإجراءات المتعلقة بالقصر ملائمة أكثر للطفل، وتقليل مدة احتجاز المشتبه به أو المتهم القاصر في إطار إجراءات ما قبل المحاكمة، بحيث لا يُسمح بالاحتجاز لأكثر من شهرين إلا في حالات خاصة.

107- وفي 2018، أُدخل تغيير كبير على الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم معاملة المجرمين الأحداث، مما أتاح مجموعة أوسع من العقوبات المطبقة على القاصرين. وأصبح في الإمكان إيداع قاصر في مؤسسة مغلقة لرعاية الأطفال بدلاً من احتجازه، ويمكن أن تُطبّق على الشباب العقوبات السارية على القصر. ويمكن إحالة القاصر إلى إجراءات التوفيق أو إخضاعه لالتزام مناسب آخر. وفي 2019، وُيَسع نطاق الضمانات الإجرائية للأطفال المشتبه بهم أو المتهمين في الإجراءات الجنائية. وتحدد لائحة صادرة عن وزير العدل شكل إعلان حقوق المشتبه بهم والمتهمين القاصرين في الإجراءات الجنائية بهدف توضيح هذه الإجراءات وحقوق الأشخاص الخاضعين لها للقاصرين بطريقة بسيطة ومفهومة.

#### *توعية الموظفين وتدريبهم*

108- أُبلغ الجمهور بالتغييرات التي أُدخلت فيما يتعلق بالمجرمين الأحداث عن طريق الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي. وأصدرت مبادئ توجيهية ومواد تدريبية ووضعت مشاريع من أجل تشكيل ممارسات موحدة وملائمة للطفل في معاملة القاصرين الذين ارتكبوا جرائم، في إطار الإجراءات الجنائية. وأُبرم في 2018 اتفاق بين المدعين العامين المتخصصين في الأحداث بالتعاون مع مكتب المدعي العام وشركاء آخرين. وفي 2019، بدأت وزارة العدل مشروعاً لتطوير نظام التعامل مع المجرمين الأحداث لدعم إصلاح نظام المعاملة الخاصة لهذه الفئة. وتُعدّ بانتظام حلقات دراسية وحملات للتوعية ومؤتمرات بشأن معاملة المجرمين الأحداث. وفي تموز/يوليه 2019، عُيّن مدع عام للدولة متخصص في الأحداث ومعاملة الضحايا.



### تعزيز مبدأ العدالة التصالحية

- 109- ازداد التركيز في السنوات الأخيرة على العدالة التصالحية من حيث معاملة المجرمين الأحداث وإعادة تأهيل الضحايا. وعُقدت عدة أحداث تتعلق بالعدالة التصالحية والتوفيق في 2018 و2019. وتمول وزارة العدل مشاريع لدعم مبادرات العدالة التصالحية. ويعكف مجلس التأمين الاجتماعي حالياً على إنشاء نظام للموقنين الطوعيين المعنيين بالمجرمين الأحداث.
- 110- وإستونيا عضو في شبكات دولية عديدة تعمل على تعزيز العدالة التصالحية في نظام العدالة الجنائية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، انضمت وزارة العدل إلى الشبكة الأوروبية لسياسات العدالة التصالحية التي تجمع بين ممثلين من وزارات دول الاتحاد الأوروبي. والوزارة شريكة في المشروع الدولي المعنون "استراتيجيات العدالة التصالحية من أجل التغيير"، لدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية الجديدة للعدالة التصالحية التي أصدرها مجلس أوروبا.

### حماية البيانات الشخصية

- 111- تخضع معالجة البيانات الشخصية للاتحة الاتحاد الأوروبي العامة لحماية البيانات وقانون حماية البيانات الشخصية الإستوني.
- 112- وتفرض اللاتحة والقانون شروطاً على معالجة البيانات الشخصية، والإشراف على الامتثال لهذه الشروط، والمسؤولية عن انتهاكها. وتُعالج البيانات الشخصية استناداً إلى مبدأ مفاده أن هذه البيانات لا يمكن أن تُعالج إلا إذا كان هناك أساس قانوني وفي أضيق الحدود التي يقتضيها تحقيق هدف محدد ومشروع. ولكل شخص الحق في الاطلاع على البيانات التي تُجمع عنه. ولكل من يرى أن حقوقه قد انتهكت الحق في تقديم شكوى إلى المفتشية الإستونية لحماية البيانات أو إلى محكمة. وهذه المفتشية هيئة إشرافية مستقلة ترصد الامتثال للقانون في مجال حماية البيانات الشخصية.
- 113- وصدقت إستونيا على البروتوكول رقم 223 المعدّل لاتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية (رقم 108)، وأعلنت استعدادها لتنفيذ أحكام البروتوكول في غضون الفترة السابقة لبدء نفاذه.
- 114- ويتولى مكتب الإحصاء الإستوني جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها ونشرها عملاً بقانون الإحصاءات الرسمية الذي ينص على شروط صارمة بشأن سرية البيانات. وتُجمع البيانات استناداً إلى هذا القانون، وبالتالي لا يلزم الحصول على موافقة الفرد المعني. ولما كانت التعديلات إلزامية، فلا يمكن للشخص أن يعترض (ألا يوافق) على جمع البيانات ومعالجتها. ولا يُطلب من أحد الكشف عن بيانات عن معتقداته.
- 115- وتخضع البيانات التي تُجمع في سياق تعداد السكان والمساكن لشروط حماية البيانات، ولا يمكن من ثم الكشف عنها من دون موافقة الشخص المعني. ويمكن، من دون موافقة الشخص المعني، إبلاغ جهة أخرى تنتج البيانات الرسمية بالبيانات الشخصية المشمولة بالسرية، ويمكن إحالة هذه البيانات إلى المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والمعاهد الإحصائية الوطنية التابعة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأعضاء النظام الأوروبي للمصارف المركزية، بالقدر المنصوص عليه في تشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، إذا كانت مشمولة بالسرية. ولضمان حماية البيانات الشخصية، يجب معالجة البيانات وفقاً للشروط المنصوص عليها في قانون الإحصاءات الرسمية. ولا يمكن إتاحة الاطلاع على البيانات السرية للأغراض العلمية إلا إذا استوفيت الشروط التي ينص عليها القانون.

### المعونة القضائية<sup>(20)</sup>

116- تتيح المعونة القضائية التي تقدمها الدولة خدمات قانونية للأشخاص على نفقة الدولة. ويتولى تقديم هذه المعونة القضائية محامٍ في الإجراءات السابقة للمحاكمة، وفي إجراءات المحكمة، وفي إجراءات الإنفاذ، وفي الإجراءات الإدارية، وفي إجراءات مراجعة قرار قضائي دخل حيز النفاذ، من أجل صياغة الوثائق القانونية، وغير ذلك من المشورة القانونية والتمثيل القانوني. وتعني المعونة القضائية التي تقدمها الدولة أن الدولة تغطي في البداية تكاليف خدمات المعونة القضائية، غير أن المستفيد منها يمكن أن يُلزم بدفع جزء من التكاليف أو رد تكاليف المعونة جزئياً أو كلياً بعد انتهاء الإجراءات.

117- وبالتعاون مع وزارة العدل، تقدم منصة OÜ HUGO المعونة القضائية للمقيمين في إستونيا مجاناً أو بشروط مواتية. ويحق للمقيمين الإستونيين الذين يقل دخلهم الشهري الإجمالي عن 1 700 يورو الحصول على المعونة. ويجب على الشخص الذي يتلقى المعونة أن يدفع 5 يوروهات في السنة التقييمية (باستثناء القصر)، وتكون الساعتان الأوليان من المعونة مجانيين، بينما تكلف كل واحدة من الساعات الثلاث عشرة التالية من المعونة القضائية 40 يورو. وباستثناء بضع حالات، تُقدّم المعونة القضائية في جميع المسائل القانونية وبجميع الأشكال شخصياً أو عبر الإنترنت. وتقدم العرفة الإستونية للأشخاص ذوي الإعاقة المعونة القضائية مجاناً لذوي الاحتياجات الخاصة. وتقدم الرابطة الإستونية لجمعيات المتقاعدين المعونة القضائية لكبار السن. وقدم الاتحاد الإستوني لرعاية الطفل، بالتعاون مع نقابة المحامين الإستونية، المعونة القضائية مجاناً لمدة 10 سنوات إلى حوالي 1 600 شخص، وسيواصل تقديمها في الفترة 2020-2022.

### الرعاية الصحية

118- تستند خطة النهوض بالصحة العامة للفترة 2009-2020 إلى مبادئ التضامن وتكافؤ الفرص والعدالة والحصول على خدمات الرعاية الصحية العالية الجودة وتمكين المجتمع المدني. وقد وُضعت الخطة بمشاركة مختلف المنظمات والوزارات والبلديات والجمعيات غير الساعية إلى الربح والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وتعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على وضع خطة للنهوض بالصحة العامة للفترة 2020-2030، تسعى إلى الحفاظ على صحة الناس وتحسينها، وزيادة متوسط العمر المتوقع، والحد من الأمراض والوفيات المبكرة، فضلاً عن معالجة التفاوت في المجال الصحي بين مختلف فئات السكان.

119- ويحصل جميع الأشخاص في إستونيا على الرعاية الصحية الطارئة بصرف النظر عن تأمينهم الصحي أو جنسيتهم. وقد اعتمدت حلول تكنولوجيا المعلومات، مثل السجل الصحي الإلكتروني والوصفات الطبية الإلكترونية، في مجال الرعاية الصحية لتيسير الحصول على الخدمات الصحية وزيادة نجاعتها.

### الخدمات الاجتماعية والاستحقاقات الاجتماعية - المعاشات التقاعدية، وإصلاح المعاشات التقاعدية<sup>(21)</sup>

120- تتوزع المسؤولية عن خدمات الرعاية بين مختلف مستويات الحكومة. فالبلديات مسؤولة عن الخدمات المجتمعية، وخدمات مساعدة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة على العيش المستقل، والرعاية العامة لكبار السن على مدار الساعة. وتدفع البلديات أيضاً استحقاقات الإعاقة وغيرها من الاستحقاقات الممولة من ميزانية البلديات. أما الأجهزة التقنية وخدمات إعادة التأهيل وخدمات الرعاية الخاصة لذوي الاحتياجات العقلية الخاصة فتتظمها الدولة.

121- وتُنظّم المساعدة المتعلقة بالحماية الاجتماعية بموجب قانون الرعاية الاجتماعية الذي ينص على وجوب تقديم الخدمات الاجتماعية على أساس مبادئ الجودة المقبولة عموماً. وينص القانون كذلك على شروط دنيا بشأن ثلاثة عشر نوعاً من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها البلديات، وشروط دنيا لخمس أنواع من خدمات الرعاية الخاصة التي تنظمها الدولة، والتزام عام بإجراء تقييم لتحديد احتياجات الشخص وتقديم المساعدة استناداً إلى نتائج هذا التقييم.

122- ويحق للمواطنين والمقيمين الدائمين الذين يعيشون في إستونيا، والأجانب الذين يعيشون في إستونيا على أساس تصريح إقامة محدد المدة، الحصول على الخدمات الاجتماعية والاستحقاقات الاجتماعية. وتُقوم المعاشات التقاعدية الحكومية في 1 نيسان/أبريل من كل عام باستخدام المؤشر الذي ينص عليه القانون. وفي 2020، زيد مبلغ التقاعد بمقدار 45 يورو في المتوسط.

123- وفي 2018، اعتمد البرلمان إصلاحاً للمعاشات التقاعدية، سيدخل حيز النفاذ في 2021، لتتاول مسألة مدى كفاية المعاشات التقاعدية لذوي الدخل المنخفض واستدامة نظام المعاشات التقاعدية. ولما كان 77 في المائة من الأشخاص المشمولين بالتأمين يتقاضون راتباً أدنى من المتوسط، ولما كانت المعاشات التقاعدية القائمة على الركيزتين الأوليين للنظام تعتمد اعتماداً شديداً على الاشتراكات على أساس الدخل، فإن العديد من الناس سيحصلون على معاشات تقاعدية منخفضة في المستقبل. ومن أجل الحد من أثر الاشتراكات على المعاشات التقاعدية في المستقبل، أُدخلت تغييرات على صيغة المعاشات التقاعدية.

124- وثمة تطور هام آخر هو ربط سن التقاعد بمتوسط العمر المتوقع اعتباراً من 2027 عندما ستتحقق الزيادة المقررة سابقاً في سن التقاعد (65 سنة للرجال والنساء). وسيؤدي تغيير صيغة المعاشات التقاعدية ورفع سن التقاعد إلى زيادة المعاشات التقاعدية في المستقبل، ولا سيما لذوي الدخل المنخفض. وسيبدأ في 2021 نفاذ مفهوم التقاعد المرن الذي يسمح للأشخاص بالتقاعد قبل سن التقاعد القانونية بمدة تصل إلى خمس سنوات. وسيمنح آنذاك زيادة المعاش التقاعدي بتعليق المدفوعات ثم استئنافها، وسيمنح أيضاً الحصول على نصف المعاش التقاعدي فقط، مما يزيد من قيمة مدفوعات المعاشات التقاعدية في وقت لاحق.

125- وسيدخل إصلاح الركيزة الثانية حيز النفاذ في 2021، فتصبح الاشتراكات في الركيزة الثانية طوعية وتُتاح خيارات جديدة:

- (أ) ستتاح للأشخاص حرية اختيار الركيزة الثانية أو رفضها، بمن فيهم الأشخاص الذين انضموا إليها أو لم ينضموا إليها بحلول موعد سريان التغييرات؛
- (ب) إضافة إلى استخدام صناديق المعاشات التقاعدية، سيكون أمام الأشخاص خيار فتح حساب استثمار في المعاشات التقاعدية؛
- (ج) سيمنح الأشخاص الحق في البدء في استخدام الأموال التي ادخروها في الركيزة الثانية حتى قبل بلوغ سن التقاعد، رهناً باستيفاء شروط معينة؛
- (د) يمكن لكل شخص، عند بلوغ سن التقاعد، أن يقرر بنفسه كيفية استخدام الأموال التي ادخرها.

### تحقيق أهداف التنمية المستدامة

126- تحدد الاستراتيجية الوطنية الإستونية للتنمية المستدامة الأهداف الإنمائية للمجتمع في أفق 2030. وتركز هذه الاستراتيجية على استدامة الدولة وفعاليتها أدائها على المدى الطويل، وتُنفذ من خلال مجموعة من استراتيجيات الصناعة وخطط التنمية، التي تقاس نتائجها استناداً إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

### المناخ والبيئة

127- صدقت إستونيا على اتفاق باريس الدولي للمناخ في 2016. وتحدد ورقة إنمائية وطنية بشأن المبادئ العامة للسياسة المناخية الرؤية الطويلة الأجل لسياسة إستونيا في مجال المناخ واتجاهات السياسات الصناعية والسياسات الشاملة لعدة قطاعات. وفي 2017، وافقت الحكومة على 'خطة تنمية التكيف مع تغير المناخ حتى 2030'، التي تتناول القضايا الرئيسية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، والمناخ الذي سيسود إستونيا في المستقبل استناداً إلى سيناريوهات المناخ، وآثار تغير المناخ.

128- وتحدد خطة التنمية تدابير التكيف في المستقبل المنظور حتى 2030، فضلاً عن تدابير على المدى الطويل في أفق 2050 و2100. وقد وُضع مخطط لتنفيذ خطة التنمية. والهدف العام من الخطة هو زيادة تأهب إستونيا للتكيف مع آثار تغير المناخ وتعزيز قدرتها على ذلك وطنياً وإقليمياً ومحلياً.

### حقوق الإنسان والأعمال التجارية<sup>(22)</sup>

129- تؤيد إستونيا المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، فضلاً عن الامتثال لها في إستونيا وفي جميع أنحاء العالم. ويكلف وزير التجارة الخارجية وتكنولوجيا المعلومات بوضع مبادرات لتنفيذ المبادئ والمعايير المتفق عليها دولياً بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

130- وستتأول مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات في استراتيجية البحث والتطوير والابتكار وزيادة الأعمال للفترة 2021-2035، التي ستكون استراتيجية مشتركة بين وزارة الشؤون الاقتصادية والاتصالات ووزارة التعليم والبحث. وسيستهل في 2021 برنامج بشأن ريادة الأعمال، سيتضمن إجراءات محددة لمساعدة الشركات في إدارة أعمالها اليومية وإدارتها الاستراتيجية مع التركيز على الجوانب الاجتماعية والبيئية، ودعم رواد الأعمال في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

131- وفي 2020، نظمت وزارة الشؤون الاقتصادية والاتصالات حلقة دراسية لجمع التعليقات والاقتراحات من الشركات حول الدعم الذي تتوقعه من الوزارات والسلطات العامة في التقيد بمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات في عملها. ولما كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات موضوعاً أفقياً يشمل مختلف الوزارات، يجري النظر في إنشاء هيكل حكومي بين الوزارات.

### تدابير مكافحة كوفيد-19 وحالة الطوارئ في إستونيا في 2020

132- استمرت حالة الطوارئ في إستونيا من أجل التصدي بفعالية لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من 12 آذار/مارس إلى 17 أيار/مايو 2020. وفُرضت بعض القيود أثناء حالة الطوارئ؛ القيود على التنقل والتجمع، واعتماد التعلم عن بعد، وتقصير ساعات العمل في مراكز التسوق، والحد من زيارة المستشفيات ودور الرعاية ومرافق الاحتجاز، وما إلى ذلك. واستُعرضت التدابير التقييدية باستمرار وخُففت تدريجياً. وكانت التدابير مؤقتة وقانونية وضرورية لحماية الصحة العامة ومتناسبة مع الهدف المشروع.

133- وعلى النحو المنصوص عليه في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أبلغت إستونيا مجلس أوروبا والأمم المتحدة على التوالي بإعلان حالة الطوارئ والتدابير المتخذة وإنهاء حالة الطوارئ. وأبلغت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً بحالة الطوارئ.

134- واستفادت إستونيا خلال حالة الطوارئ، من خبرتها الرقمية الشاملة التي أتاحت إمكانية نقل الأنشطة بمرونة إلى البيئة الإلكترونية، مثل العمل عن بعد والانتقال السريع إلى التعلم الإلكتروني في المؤسسات التعليمية.

## ثالثاً - الالتزامات الدولية الطوعية

### حفظ التنوع البيولوجي وتعزيزه

135- إستونيا بلد يتسم بتنوع بيولوجي شديد وبأراض عشبية غنية بالأنواع وبالغابات والأراضي الرطبة المشمولة بحماية جيدة. وبغية حفظ التنوع البيولوجي، نُفذت أنشطة واسعة النطاق لاستصلاح الأراضي العشبية والأراضي الرطبة المتدهورة خلال العقود الماضية، مما أسهم إسهاماً كبيراً في حمايتها وحفظها.

وطبيعتنا رصيد وطني مشترك بين الجميع. وتضم حقوق كل فرد (حرية التجوال) حرية الوصول إلى الطبيعة، ودعم التنقيف بشأن الطبيعة، والسياحة والترفيه، فضلاً عن قطف التوت والفطر في إطار نمط الحياة التقليدية. ويمكن لكل فرد زيارة المناطق المحمية مجاناً. وينص القانون على إمكانية وصول كل شخص إلى المستجمعات المائية الطبيعية. واستناداً إلى الورقة الإنمائية بشأن المبادئ العامة للسياسة المناخية المعتمدة في 2017، وضعت إستونيا أهدافاً طموحة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 70 في المائة بحلول 2030 مقارنة بعام 1990. ويعني ذلك توليد نسبة 42 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة من مصادر متجددة.

### مبادئ التعاون الإنمائي، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان

136- فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي، حددت إستونيا هدف المساعدة في إنهاء الفقر العالمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويستند التعاون الإنمائي إلى "مبادئ التعاون الإنمائي الإستوني"، التي تحدد الأهداف والأولويات العامة للتعاون الإنمائي الإستوني. وتشكل استراتيجية التعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية الإستونيين للفترة 2016-2020 الأساس الذي يستند إليه القطاع العام في مجال التعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية. وقد زادت إستونيا بثبات حجم المساعدة الإنمائية وتواصل بذل الجهود لبلوغ مستوى 0,33 في المائة من الناتج القومي الإجمالي في الأجل المحددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

137- وفيما يلي أهداف التعاون الإنمائي الإستوني حسب المجال: (1) دعم نوعية التعليم؛ (2) دعم تطوير الرعاية الصحية؛ (3) ضمان السلام والاستقرار؛ (4) دعم النهوض بالديمقراطية، واعتماد ممارسات الحكم الرشيد، وضمان حقوق الإنسان؛ (5) تعزيز التنمية الاقتصادية؛ (6) تشجيع التنمية المواتية للبيئة؛ (7) توعية الجمهور الإستوني، ولا سيما الشباب، بشأن التعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية، وبشأن قضايا التنمية العالمية.

138- وتشجع إستونيا على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع في إطار التعاون الإنمائي. ويجري حالياً إنشاء مركز التعاون الإنمائي الإستوني لتعزيز التعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية.

## رابعاً- الالتزامات الدولية في المنظمات والجمعيات الدولية

139- إستونيا عضو منتخب في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الفترة من 2020 إلى 2021. وستركز خلال هذه الفترة على كفاءة النظام الدولي القائم على سيادة القانون وعلى إنفاذ القانون الدولي، بما في ذلك حماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب.

140- وإستونيا عضو مؤسس في التحالف الدولي المعني بحرية الدين الذي أنشئ في 2020 لحماية حق كل شخص في اعتناق أي دين أو معتقد.

141- وقد ترشحت إستونيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الفترة من 2026 إلى 2028. وسيكون الاستعراض الدوري الشامل الحالي جزءاً هاماً من هذه العملية. وتركز سياسة إستونيا بشأن حقوق الإنسان على حماية وتعزيز حقوق النساء والأطفال والشعوب الأصلية، وحرية التعبير على الإنترنت وخارجها، وحرية وسائط الإعلام، ودعم المجتمع المدني، ومكافحة الإفلات من العقاب.

*Notes*

- 1 Recommendation 122.45.
  - 2 Recommendation 122.44.
  - 3 Recommendations 122.1–122.14, 122.87, 123.1–123.19, 123.20–123.21.
  - 4 Recommendations 122.15–122.34, 123.22–123.24.
  - 5 Recommendation 122.38.
  - 6 Recommendations 122.46, 122.117, 122.55–122.66, 123.28, 123.29, 123.30–31.
  - 7 Recommendations 122.108, 122.36–122.37, 122.43, 122.47–122.49, 122.85, 123.25.
  - 8 Recommendations 122.50–52, 123.46.
  - 9 Recommendations 122.98–122.103, 123.42.
  - 10 Recommendations 122.86, 122.87, 122.89–122.95, 123.41.
  - 11 Recommendations 122.61–122.82, 123.32–34, 123.37.
  - 12 Recommendations 122.109–122.112, 122.118–119.
  - 13 Recommendations 122.106–107.
  - 14 Recommendations 122.124, 122.125, 123.53–123.54.
  - 15 Recommendations 122.123, 123.55.
  - 16 Recommendations 122.53–122.54, 122.82, 122.120–122.123, 122.73–122.78, 122.114, 123.44, 123.47–52.
  - 17 Recommendation 122.114.
  - 18 Recommendation 123.35.
  - 19 Recommendations 122.35, 122.39–122.42, 122.86, 122.87, 122.93–122.97.
  - 20 Recommendation 122.104.
  - 21 Recommendation 122.108.
  - 22 Recommendation 123.26.
-